

قناة السويس والبدايات الواعدة

عاهر محسن

ستالين، ربّما، كان سيقدّر على شقّ قناة السويس خلال عام (أو ثلاثة أعوام). قولوا ما شئتم عن الرّجل، ولكنّه كان بارعاً في إدارة الاقتصاد. في الفترة بين أواخر العشرينيات وأواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، شهدت روسيا نقلة غير مسبوقه في سرعتها - تحت حصار دولي - من دولة زراعية شبه اقطاعية إلى بلد صناعي بالمقاييس الأوروبية. خلال الخطة الخمسية الأولى على نحو خاص، كان الرّوس يرسمون أهدافاً مجنونة، كأنّ يشقّوا قناة السويس في سنة، ثمّ ينجروها في تسعة أشهر. المشكلة هي أنّ التوقعات التي ترافق بدايات الأمور قلّما توافق خواتيمها. لا أحد يدخل في علاقة وهو يتخيّل السيناريوهات الرديئة. حين ذهب أنور السادات إلى «كامب دايفيد»، ودعّمه قطاعٌ معتبر من النخبة المصرية، لم يجر الأمر تحت وعود بإفقار مصر وإفساد أكثر ما هو جميل فيها، بل إن السادات كان يكرّر في خطبه أن «أيام الفقر انتهت»، وأن مصر سوف يعمها الرخاء والاستقرار (بمجرد انصباحها لشروط الهيمنة). لو أنّ المصريين، الذين دعموا السادات يومها، كانوا قد قرأوا مذكرات الرئيس الراحل، التي تشرّح آراءه و«نظرياته»، لفهموا أنه ليس حجة في الاقتصاد: وأنه كان، في فهمه للسياسة، يرى «طرفاً مختصرة»، في أغلب الأمور، ويظن أن بالإمكان مواجهة مشاكل بنوية عميقة بحلول تبسيطية من نوع عقد معاهدة أو حفر قناة.

منذ بدأ الكلام الجدي عن تطوير قناة السويس، في عهد الرئيس محمد مرسي، كان من الواضح أن المشروع هو، أساساً، تجاري وعقاري، لا «لوجستي». فقناة السويس لا تعاني مشاكل سعة أو ازدحام تستوجب اجراءات جذرية بهذا الحجم. الاستثمارات الكبرى والمهمة لا تكمن في حفر القناة وأعمال البنية التحتية، بل في المشاريع السياحية والتجارية والصناعية التي سوف تُقام في محيطها، وهذه سوف تكون من حصة رأس المال الأجنبي وشركائه المصريين. إذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية، فقد لا يعود تدفيع الشعب المصري كلفة أعمال الإنشاء عرضاً جذاباً. وقد يتساءل البعض عما إذا كان المشروع القومي الذي تحتاج إليه مصر اليوم هو «شرم شيخ» جديدة، وقد يصير من الصعب التمييز بين بدايات هذا ونهايات ذاك.

على مطالبة الجماعة بإظهار التبعية والطاعة لهم، وتأكيد عدم تورطهم في «مؤامرة غربية» لاقتلاع أردوغان من السلطة، ولا سيما بعد إسقاط حليفه محمد مرسي، وفشل التدخل الأميركي في سوريا. خشي أردوغان من محاولة الغرب إسقاطه بعد كشف تزويده «النصرة» بأسلحة كيميائية. انتقد محازبو «العدالة والتنمية» جماعة «الخدمة» - التي يسميها أردوغان باسم «الكيان الموازي»، بسبب عدم انضمامها لحزب «العدالة والتنمية». يعتقد جماعة غولن أن أردوغان أصبح قوياً بعد القضاء على خصومه من خلال قضية «المطرقة وأرغنون»، فكان لا بدّ له من استيعاب المنافسين أو ضربهم، فكانت الجماعة القوة الوحيدة القابعة خارج السيطرة الكاملة. اتهمها أردوغان بمحاولة تأليف حكومة موازية، كما جرى استخدام الخلاف حول رئيس الاستخبارات حقان فيدان لتحريض القاعدة الشعبية للحزب ضد «الخدمة»، قبل أن يتهم أردوغان الغولنيين بنيتهم تأسيس حزب جديد، ينافس حزبه ويُطرح كبديل له.

يحكم الحزب تركيا منذ اثني عشر عاماً. يمسك بمفاصل الدولة، ويسيطر على الاقتصاد وكل مقدرات البلاد التي ربطها به. لقد خشي بعض رجال الأعمال المرتبطين بالحكومة من خسارة الحزب للانتخابات البلدية بعد اتهام أردوغان بالفساد وبعد التظاهرات التي سبقت ضده، وبعضهم من كبار رجال الأعمال لأن خسارة حزب «العدالة» ستسبب بخسارتهم لمصالحهم التجارية، فأعادوا التموّض، داعمين إياه بكل قوتهم. فالجماعات الصوفية، المؤثرة في المجتمع التركي، دفعت كثيرين ممن كانوا يقاتلون الانتخابات إلى المشاركة فيها بقوة، انتصاراً لحزب «العدالة» الحاكم، لأنهم شعروا بأن الامتيازات التي يتمتعون بها أصبحت مهددة، في حال فشل الحزب.

قاد أردوغان حملة «تطهير» بحق جماعة غولن، وبحق كل من اشتبه بضلوعه في قضية الفساد التي سبقت ضده في صفوف الضباط والأمن ومرافق الدولة حتى الاقتصادية منها. بالإضافة إلى حملة الاعتقالات الواسعة التي نفذها بحق من اتهمهم بالانتماء إلى «الكيان الموازي» في الشرطة، وغيرها من الأجهزة.



الإمكانات البشرية وليس على الثروات الطبيعية.

غير أن هذا النموذج بدأ يتراجع من جراء السياسات الخارجية المرتبطة بأردوغان وطموحاته الشخصية، حيث انخرطت تركيا في حروب إقليمية بدوافع طائفية. لقد تبنت تركيا سياسة طائفية أفقدت «النموذج التركي» جاذبيته بسبب حكومة لم تستطع الجمع بين الديمقراطية والإسلام. تحولت حكومة «العدالة والتنمية» إلى مذهبية قريبة من النموذج السعودي الذي تحالفت معه في سوريا، حيث دعمت «جبهة النصر»، ووقفت مع المتطرفين في حربهم ضد التنظيمات الكردية المنتشرة على الحدود من الجهة السورية.

فقد أردوغان المعبر السوري البري الحيوي إلى الخليج والشرق، وبعد إقفال المعبر العراقي بوجهه لم يبق له سوى المعبر الكردي من العراق، حتى جاءت «الدولة الإسلامية» لتحجز القنصلية التركية ومن فيها في الموصل بعدما حلم باستردادها. كذلك جمدت الإمارات استثمارات بـ 14 مليار دولار. لذلك، تتجه تركيا اليوم نحو أوروبا وتدعم العلاقات الاقتصادية معها من أجل تعويض الخسارة.

من جهة أخرى، استطاع «العدالة والتنمية» التأثير على الشباب العربي الذي حلم «بنموذج تركي ديمقراطي» ينتقد إسرائيل عن منبر دافوس، مثلما فعل أردوغان في 2009، يقود سفينة «مرمرة مافي» من أجل غزة.

غير أن النموذج الديمقراطي الناجح اقتصادياً، انحدرت شعبيته اليوم في العالم العربي، بحسب استطلاعات الرأي. في الأردن مثلاً، انحدرت النسبة من 75% العام الماضي إلى 60% هذا العام، وفي فلسطين من 75% إلى 55% العام الحالي وفي مصر من 68% إلى 42%.

الصراع الداخلي ونهاوي الديمقراطية وقفت جماعة «الخدمة» (غولن) في صف «العدالة والتنمية» في مواجهة الانقلاب على الحكومة، خلال تعرضها لانتقادات وتظاهرات مضادة. لكن أردوغان اتهم الحركة بأنها تقف خلف تظاهرات «حديقة غزي» وخلف اتهامه بالفساد ونشر الوثائق، ناسياً أن وثائق ويكيليكس ذكرت حجم ثروته وسبل بذخه. لكن ما هي الأسباب الحقيقية للخلافات؟ يصر مؤيدو أردوغان

إرهابية، في الوقت الذي تحدثت فيه وسائل الإعلام التركية عن أن أعداداً كبيرة من المواطنين الأتراك يقاتلون مع «داعش» في سوريا والعراق. كذلك اعترف نائب رئيس الوزراء بولنت أرينج ببعض منهم شاباً أو شابات، كما يتحدث الإعلام التركي عن خلايا نائمة لهذا التنظيم في معظم المدن التركية، استعداداً للمرحلة المقبلة التي قد تضع الطرفين في مواجهات ساخنة. وأشار العديد من المحللين إلى أهمية التحالف الأردوغاني. الإقليمي مع مسعود البرزاني. الأخير كان ليكون، لولا قتاله «داعش»، العنصر الأساسي في المصالحة مع أكراد تركيا، التي تؤسس لمعادلة داخلية جديدة.

دور أنقرة في ما جرى تحديداً في العراق، يمكن إرجاعه إلى نيتها وضع يدها على النفط والغاز الموجود في كركوك وفي إقليم كردستان العراق، وفي كل من الموصل والمناطق الشرقية في سوريا،

أردوغان vs غول

يحاول البعض اللعب على وتر الخلافات بين الرئيس الحالي عبد الله غول وأردوغان على خلفية عزم الأخير على الترشح للرئاسة والاستحواذ على كل الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الوزراء، وحتى رئاسة الحزب (بعد تغيير نظام الحكم في تركيا)، ومن المتوقع أن يحمل غول على الانشقاق.

لا شك أن غول الرجل الهادئ العقلاني هو الوجه الآخر للعدالة والتنمية. فالرئيس يتصرف بنوع من التوازن ويعقلية رجل الدولة بموازاة تشنغ أردوغان حيال التطورات الإقليمية، وخصوصاً في مصر. على سبيل المثال، بعث غول برسالة إلى القيادة المصرية الجديدة يطلب فيها إقامة علاقات متبادلة على أساس المصالح.

كذلك دعا في الفترة الأخيرة إلى مراجعة السياسة التركية إزاء الأزمة السورية. ويحاول غول استيعاب الاحتجاجات في الشارع التركي والتعاطي معها من خلال الحوار. لذلك، يرى البعض أن الخلافات بين أردوغان وغول بدأت تخرج إلى العلن ويبرهن عليها. ويمكن القول إن للحزب وجهين متناقضين هما أردوغان وغول.

بها الحركة ومؤسساتها الإعلامية والاقتصادية والتربوية، ولا سيما أثناء الترويج لحزمة الاتحاد الأوروبي.

انهيارات السياسة الخارجية وارتداداتها الداخلية

نقل الحزب تركيا إلى أفق سياسي واقتصادية جديدة. استطاع التوازن الذي يحكم الدولة التركية عبر إقصاء دور الجيش من الوصاية على الحياة السياسية منذ تأسيس الجمهورية. نقل «العدالة والتنمية» تركيا إلى الاستقرار الاقتصادي، حتى أصبحنا أمام «نموذج تركي» لدولة مسلمة ديمقراطية، متقدمة سياسياً واقتصادياً. تتمتع بمستوى للحياة والثروة الوطنية المعتمدة على

وأنقرة، بواسطة برامجه وإنجازاته التنموية واستثماراته في البنى التحتية والمدارس والمنح ونجاحه في إدارة البلديات.

كان أردوغان وحزبه يتصرفان بحذر وحيطة من أجل «إثبات الوجود» تجنّباً لـ «الانقلابات المضادة». كان يحتاج إلى أوسع دعم شعبي واسع، ولا سيما من الليبراليين وأوساط أخرى، ضد كل أنواع التهديدات الناتجة من البيروقراطية القضائية والعسكرية. تجلّى ذلك بتضاعف نسبة الأصوات التي حازها الحزب في الداخل والخارج خلال الانتخابات المتلاحقة. وكان لجهود جماعة «الخدمة» أثر في ارتفاع التأييد من خلال الأنشطة الإعلامية التي قامت

«داعش» لـ 49 مواطناً تركيا واحتجازهم في القنصلية التركية في الموصل مع القنصل، وإصدار قرار قضائي يمنع الحديث عن الموضوع في الإعلام التركي. كذلك تجاهل أردوغان كل ما تعرض له التركمان الشيعة في تلعفر، التي احتلها مسلحو «داعش»، بالتزامن مع احتلال قرى ونواحي تركمانية أخرى في ضواحي الموصل وكركوك وتكريت وديالى، طاردين أهلها منها. وقد تعرض أردوغان بسبب مواقفه هذه، لهجوم عنيف من أحزاب المعارضة التركية، التي عدته اللاعب الأساسي في المؤامرة الخطيرة التي تستهدف سوريا والمنطقة في إطار «سايكس بيكو» جديد، هذه المرة عبر الأداة الاستعمارية الجديدة وهي «داعش».

ولفت زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كليجدار أوغلو الانتخاب إلى أن أردوغان، أو أي وزير من حكومته لم يجرؤ على وصف «داعش» بأنها منظمة

